



جامعة عين شمس
كلية الحقوق

مبدأ المشروعية في النظام الإسلامي
والأنظمة القانونية المعاصرة
دراسة مقارنة

رسالة بإشراف

الأستاذ الدكتور سليمان محمد الطحار

مقدمة من

الطالب أحمد الجليل محمد علي

للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

لجنة الحكم:

رئيساً

الأستاذ الدكتور سليمان محمد الطحار
أستاذ ورئيس قسم القانون العام . حقوق عين شمس

عضواً

الأستاذ الدكتور أحمد الجليل محمد علي
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية . حقوق عين شمس

عضواً

الأستاذ الدكتور أحمد الجليل محمد علي
أستاذ القانون العام . حقوق الإسكندرية

١٩٨٢

٩٨٥
١٢
٨
٧
٦

٨
١٠
١٢
١٤
١٦

«إِدْعِ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ
وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَجَادِلْهُمْ
بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ»

(سورة النحل - الآية ١٢٥)
«وَأَن كَثُرَ»

الإهداء

إلى كل عالم جليل عمل مجتهد العالم
إلى كل مربي صالح في غريب طريق المعرفة
إلى الله سيادة الله جل وعز وصالح الله جميل

لرب علمي هذا

شكرًا وإيمانًا وتقديرًا

خضع الشرق الاسلامي في العصر الحديث ، ولحقبة من الزمن ، لموجات
استعمارية متلاحقة ، قدمت عليه من العالم الغربي ، الذي لم يجد كثير
عناء في اخضاع الشعوب الاسلامية . وقد وجد الارض مهددة امامه بفضل
حكاه هذه الشعوب الذين حكموا على شعوبهم بالانكسار والتمزق والتخلف
والتهقر حبا في ذاتهم من أجل تأمين سلطاتهم .

ولقد وجد المستعمر على الارض الاسلامية مكانا خصباً للمثروات استغله
من أجل رفاهية ابناءه . ولقد أدرك الواقد أنه اذا اراد أن يستقيم
له الامر ، فلا بد أن يجعل ابناء هذه الشعوب في حالة تنمية فكرية
وقافية .

وفي سبيل تنفيذ غرضه هذا عمل تدريجيا وسهوا للقضاء على التراث
الاسلامي - وله الحق في ذلك - فهو يعلم أن الاسلام أظم حضارة زاهرة
في شتى مناحي الحياة من سياسية وعمرانية واقتصادية . كما
أن هذه العقيدة القوية قد افرزت من بين ابناءها جهابذة فكر وعلماء أفذاذ
ورجال حكم وقادة عسكريين ، اسماؤهم اعلام وسوف تظل على مسر
العصر (١) .

ولم يكن الاستعمار في حاجة لبذل جهد لبلوغ غايته ، فقد افقتن المغلوب
بالغالب ، فنحى ابناء الاسلام تراثهم طواعية واختيارا وهرولوا وراء انكسار
الغازي لعلهم يستمدون منها أسبابا لتقدمهم ، ولكن خاب سعيهم
فقد فاتهم أن الانظمة الغربية هي قوانين وضعية ترتكز في وجودها على
جدور عويقة ضاربة في المجتمع نضجت على مر الزمن حتى اشرفت ، وأن
القوانين مثلها في ذلك مثل البذور ، لا تنبت كلها في غير مناخها
لذلك كان مصير هذا التقني العشوائي الفشل الذريع . ولا غرابة فسي
ذلك ، فالنتيجة متسقة مع المقدمات .

(١) ومن هؤلاء عمر بن الخطاب ، خالد بن الوليد ، والخوارزمي ، والفارابي
وأبو سينا وابن الهيثم وجابر بن حيان والكندي والفراهيدي وطارق
ابن زياد وموسى بن نصير والمنتبي وصلاح الدين الايوبي ، وغيرهم
كثيرين ما يفوق المقام عن ذكرهم .

عجالة عن المجموعات القانونية الكبرى المعاصرة :

تتنوع الانظمة القانونية المعاصرة تنوعا كبيرا . الا ان الفقيه وجد رغم هذا التعدد ، انه يوجد بين كل مجموعة من هذه السدول سمات مشتركة بين الافكار الاساسية التي تقوم عليها نظمها القانونية والتي تسمح بوضع كل عدد منها داخل مجموعة قانونية واحدة .

ودفعا للدراسات المقارنة من أجل التقدم بالقانون الوطنى وتطهيره وتسهيلا على الباحث المقارن الذى لا يمكن له - حتى وان اراد - الالام بكافة الانظمة ولغاتها المختلفة (1) . قام الفقه المقارن يسمى منذ وقت لصياغة معيار يصلح أساسا للتمييز بين المجموعات القانونية المختلفة .

فذهب الاستاذ دافيد أحد أئمة الفقه المعاصرين الى تقسيم المجموعات الى خمسة ، وهى الانظمة الغربية ، والانظمة الماركسية والشرعية الاسلامية والشرعية الهندية والشرعية الصينية .

وقد اقام الفقيه تقسيمه هذا على اساس مذهبى ، فمجموعة السدول الغربية تعتنق المذهب الفردى ومجموعة الدول الماركسية تعتنق المذهب الماركسى والنظام الاسلامى اساسه الشرعية الاسلامية . أما القانون الهندى والقانون الصينى فيجب أن يفرد لكل منهما قسم، نظرا لطبيعة كل منهما الخاصة به (2) .

ومن الواضح أن الفقيه الكبر اقام تقسيمه على اساس مذهبى ، الا أن ذلك لا يعطى لنا تفسيراً عن التشابه القائم بين شكل القانون القائم بين الانظمة الماركسية وبعض الانظمة الغربية مثل النظام الفرنسى أو النظام الايطالى . كما أنه من جهة اخرى يجب الفصل تماما بين النظام الانجلو امريكى والنظام الفرنسى اللاتينى للخلاف التام فيما بينهما .

(1) M. David, Cours de droit civil comparé, Paris 1954, P. 4-6.

(2) René David, Droit civil comparé, Paris, 1950, P. 215 - 226.

أما في الفقه المصري فقد ذهب العميد / عبد المنعم البدر إلى أن
أنه يجب أن يقام التقسيم على أساس الخلاف في الصياغة القانونية ، وبمعناها
لذلك قسم المجموعات المعاصرة إلى أقسام ثلاثة :

القسم الأول وشمل الأنظمة التي تأثرت في صياغتها بالقانون الروماني
مثل النظام الفرنسي ، والأنظمة التي نقلت عنه ، والنظام الألماني . كما
أن هذه المجموعة تشتمل أيضا على النظام السوفيتي والقوانين المتأثرة
بالنزعة الاشتراكية ، فهذه الشرائع جميعا تتحد في الصياغة وتقسيماتها
متماثلة .

أما القسم الثاني فيشمل نظام القانون العام الانجليزي والأنظمة التي
تدور في فلكه ، فالنظام الانجليزي نظام فريد من حيث الصياغة ، وله
مصطلحاته القانونية الخاصة به التي لا يمكن مقابلتها في أي نظام قانوني
آخر .

أما القسم الثالث فيتمثل في نظام الشريعة الإسلامية ولها صياغتها
الخاصة ولم تتأثر بالقانون الروماني أو النظام الانجليزي .

ولم يغفل الفقيه الكبير أنه لم يدخل في هذا التقسيم القانون الهندي
لأنه قد حلت محله الآن في الهند القوانين الانجليزية في غير مسائل
الأسرة ، أما القانون الصيني القديم فقد اندرج دوره في الصين بعد أن قننت
قانونها المدني على غرار القانون الألماني (١) .

ألا أنه أخذ على هذا التقسيم أنه وضع في قسم واحد مجموعة البلدان
الاشتراكية ومجموعة أخرى من الدول على أساس الاتحاد في الفن القانوني
ألا أننا نجد أن مضمون القواعد القانونية في كل منهما مختلف تمام الاختلاف ،
فالأولى ذات نزعة جماعية يرتبط فيها القانون بالأيديولوجية (٢) .

(١) الدكتور / عبد المنعم البدر إلى ، أصول القانون المدني المقارن ،
القاهرة ١٩٢٠ ، ص ٢٩٩ .

(٢) بريجنيف ، أفكار لينين تحيا وتنصر ، تقرير السكرتير العام للجنة
المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بمناسبة العيد المئوي لميلاد لينين ،
١٩٢٠ ص ٢١٤ . بالعربية مطبوعات وكالة أنباء نوفوستي بموسكو .

لذلك ذهب جانب من الفقه (١) - ونحن معه - الى القول بأنفسه من غير القبول أن نأخذ بمقيار واحد ، تقسم على اساسه أنظمة العالم الى مجموعات بعدما ثبت فشل ذلك . وأنه بعد استقراء كافة المعايير السابقة فإنه يجنب أن يوضع في الحساب عاملان يدوران معاً ، ولمنهما بقدر متساو في التقسيم الصائب للمجموعات القانونية دون خلط أو تداخل فيما بينهما .

أما العامل الاول فهو المذهب الفلسفي الذي يركز عليه النظام القانوني ، فتتمكس هذه الفلسفة على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وعلى اساس هذا العامل المذهبي يمكن التمييز بين مجموعة الهلاد الاشتراكية ومجموعة الأنظمة الفرعية . فرغم التشابه القائم بين النظام السوفيتي والنظام الفرنسي من حيث هيكل القانون وفروعه ومصادره واعتبار التشريع المصدر الاول للقاعدة القانونية ، فإن القاعدة القانونية في المجتمع السوفيتي لها اهداف مختلفة تماماً عن مثلتها في المجتمع الفرنسي ، وفي النظام الاول القانون فيه مشدود الى الايديولوجية وخاضع لها خضوعاً مطلقاً ، وطبقاً للماركسية اللينينية فلسفة النظام السوفيتي ، فإن الملكية عامة لوسائل الانتاج ، ولذلك تأتي العلاقات القانونية بين الافراد في مرتبة متأخرة وقليلة الاهمية ، بينما في النظام الفرنسي ، النظام فردي والاقتصاد حر والملكية خاصة ، فتأتي علاقات الافراد في مرتبة متقدمة . ولذلك صح أن توضع الدول الاشتراكية في مجموعة واحدة مستقلة ، رغم التشابه بينها وبين مجموعة دول النظام اللاتيني الجرماني .

أما العامل الثاني ، فهو الفن القانوني ، فقد يعتنق النظامان مذهبا واحداً ، ومع ذلك ينتميان الى مجموعتين مختلفتين . ونذكر من ذلك على سبيل المثال أن القاضي الفرنسي أو الايطالي أو الالمانى لا يستطيع أن يعالج مشكلة معينة في النظام الانجليزي بما تلقاه من تعليم وخبرة في بلده ذلك أن هيكل القانون الانجليزي وتقسيماته وترتيب مصادره ومصطلحاته

(١) الدكتور / حمام الدين الاهواني ، مذكرات مطبوعة على الاستفسار للدراسات العليا - كلية الحقوق - جامعة عين شمس للعام الجامعي ٧١/٧٠ بعنوان (النظرية الماركسية للقانون وتطبيقها في الاتحاد السوفيتي) ص ٥ وما بعدها .

مختلفة تملأ بما يعجزه عن ادراك غايته .
وباعمال الفن القانوني أو عامل الصياغة نصل إلى التفرقة بين مجموعة
النظام اللاتيني والجرماني ومجموعة النظام الانجلوسكسوني .
ومتطبيق العاملين السابقين معا على المجموعات المعاصرة ، نجد أنها
تنقسم إلى أربع مجموعات على الوجه الآتي :
القسم الأول :

مجموعة الأنظمة اللاتينية الجرمانية ومن هذا القسم أنظمة
دول أوروبا الغربية مثل النظام الإيطالي والنظام الأسباني والألماني . الخ
وكذلك الدول التي نقلت عن النظام الفرنسي أو النظام الألماني والتي تعتنق
جميعا المذهب الفردي .
القسم الثاني :

مجموعة أنظمة السوابق القضائية ومصادر القانون فيها تختلف عن
غيرها في بلاد القانون المدني والتصورات والمصطلحات مختلفة عما
في الشرائع ذات الأصل الروماني .
القسم الثالث :

مجموعة الشريعة الإسلامية وهي تؤمن برسالات السماء ولها
صياغتها القانونية الخاصة ومصطلحاتها ومصادرها المتميزة ، ولم تتأثر
بالقوانين السابقة عليها .
القسم الرابع :

مجموعة الأنظمة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي
وأنظمة هذه المجموعة تعتنق الفلسفة الماركسية اللينينية وهي المذهب
الرسمي للدولة وأساس القانون .
ولمقارنة مبدأ المشروعية في النظام الإسلامي مع الأنظمة القانونية
المعاصرة وهو موضوع هذا البحث ، فقد اخترنا نظاما قانونيا من كل

مجموعة مثلاً لها في مجال المقارنة ، وقد راعينا ان يكون النظام المختار هو النظام الأم المؤسس للمجموعة والذي أمدّها بالبادئ والقواعد التسيّ تشكل الخصائص الاساسية لهذه المجموعة .

تقسيم : ونستهل الموضوع بالتعريف بمبدأ الشرعية وتطوره التاريخي حتى وقتنا الحاضر .

ثم نقسم بعد ذلك البحث الى قسمين :

الاول : ونحدث فيه عن مبدأ الشرعية في الانظمة القانونية المعاصرة . ونقسمه بدوره الى ثلاثة أبواب :-

- (١) سيادة القانون في النظام الانجليزي .
- (٢) مبدأ الشرعية في النظام الفرنسي .
- (٣) الشرعية الاشتراكية في النظام السوفيتي .

الثاني : مبدأ الشرعية في النظام الاسلامي ونقسمه بدوره الى بابين :

- (١) مضمون المبدأ واساسه في الاسلام .
 - (٢) تطبيقات المبدأ عبر العصور المختلفة منذ قيام النظام الاسلامي حتى وقتنا الحاضر
- ثم نعقب على ما تقدم بخاتمة تتضمن مقارنة بين المبدأ والانظمة القانونية المعاصرة وضع الشرعية الاسلامية في وقتنا الحاضر .

١- مقدمة لدراسة : في هذا المبدأ في النظم القانونية المختلفة (١)

٢- مقدمة لدراسة : في هذا المبدأ في النظم القانونية المختلفة (٢)

٣- مقدمة لدراسة : في هذا المبدأ في النظم القانونية المختلفة (٣)

٤- مقدمة لدراسة : في هذا المبدأ في النظم القانونية المختلفة (٤)

٥- مقدمة لدراسة : في هذا المبدأ في النظم القانونية المختلفة (٥)

٦- مقدمة لدراسة : في هذا المبدأ في النظم القانونية المختلفة (٦)

٧- مقدمة لدراسة : في هذا المبدأ في النظم القانونية المختلفة (٧)

دراسة تمهيدية

فى

التعريف بمبدأ المشروعية

المشروعية فى علم القانون هى مبدأ يسود الانظمة القانونية المعاصرة على اختلاف اشكالها ، ومن مقتضاها انه يجب ان يستند كل تصرف أو عمل قانونى سواء كان عاما أو خاصا الى قاعدة قانونية مجردة وسابقة على التصرف أو العمل ، وبعبارة اخرى فانه يجب أن يخضع جميع الافراد فى علاقاتهم القانونية بعضهم ببعض وفى علاقاتهم القانونية بالدولة وهيئاتها المختلفة لحكم القانون .

الا ان جوهر المشروعية يكمن حقيقة فى سيادة حكم القانون بين الفرد والدولة ، اذ ان العلاقات القانونية فيما بين الافراد ومن بعضهم هى علاقات ذات أطراف متساوية ، ولكن الامر مختلف بالنسبة للعلاقة بين الفرد والدولة ، اذ لا تكون بين طرفين متساويين ، بل تكون الدولة على قدر اعلى من الفرد بموجب السلطة العامة التى منحت لها والاجهزة المختلفة المزودة بها ، وذلك من أجل أمن المجتمع وسلامته ، مما يجعلها - اقصد الدولة - فى مركز قوى يسمح لها بالتهديد أو الاساءة الى حريات وحقوق الافراد ، ولا يقف حائلا دون هذا الاستبداد الا مبدأ المشروعية حيث يستطيع المواطن فى ظله أن يأمن من تعسف السلطة ، فاذا ما اعتدت الاخيرة على حرية أو حق للمواطن على خلاف القانون ، جاز للاخير الالتجاء للقضاء مبينا أوجه انتهاك المخالفة ، فاذا ما صحت دعواه اصبح عمل السلطة غير مشروع يتعين الغاء أو التمييز عنه أو كليهما معا اذا كان لذلك محل (١)

(١) راجع التعريفات المختلفة لمبدأ المشروعية : استاذنا العميد / سليمان الطماوى ، النظرية العامة للقرارات الادارية ، الطبعة الثانية ١٩٦٦ ، ص ١١ و ١٢ - الدكتور طعيمة الجرف ، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون ١٩٦٧ ص ٥ ، الدكتور / محمد عبد الله مرسى سيادة القانون بين الشريعة الاسلامية والشرايع الوضعية ١٩٧٣ ص ٢١ ، الدكتور / مصطفى كمال وصفى ، مبدأ المشروعية فى النظام الاسلامى القايره ١٩٧٠ ص ٥ وما بعدها ، الدكتور / مصطفى أبو زيد فهمى

التطور التاريخي نحو المشروعية :

وإذا كان مبدأ المشروعية مصطلحاً حديثاً إلا أن معناه قديم ، وقد تعرض في خلال مسيرة البشرية للازدحام والانكماش حسب الظروف السياسية السائدة في المجتمع .

١ - في العهد القديمة :

كانت أول بادرة من أجل إقرار مبدأ سيادة القانون تعود إلى ذلك الوقت في تلك العصور القديمة التي استشعرت فيه الشعوب حاجتها إلى تدوين الأعراف والتقاليد الدينية والتي كانت تنظم المجتمع حينذاك ، فقامت تجاليد الحكام من أشراف وكهنة لتدوين هذه القواعد^(١) في صورة عامة وسجدة من أجل أمن الأفراد واستقرارهم فعمل كل شخص مقدماً ما هو مباح فئاته دون جزاء ، ومتبع عما هو منهي عنه درءاً للمعاقب ، فقد كان العلم بالقانون وتطبيقه حكراً على الطبقتين سالفتي الذكر ، يضعونه وسيلة في يدهم للتحكم بهم في أفراد المجتمع حسب مشيئتهما ومصلحتهما .

ونذكر من هذه التقنيات التي صدرت في هذه العصور القديمة على سبيل المثال لا الحصر ، قانون حمورابي ملك البابليين والذي صدر في القرن السابع عشر قبل الميلاد ، وقانون الألواح الاثني عشر Loi des douze table الذي وضع عام ٤٤١ ق . م

Andre De Laubodere, Droit Administratif Special, Paris, 1967, P. 23.

(١) للتفاصيل في دور رجال الدين في نشأة القواعد القانونية ، راجع مبادئ تاريخ القانون ، للدكتور / صوفي حسن أبو طالب ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٠٢ وما بعدها .

تقريباً في روسيا (١) .

الا أن جوهر المشروعية ما زال بعيداً عن مفهومة المعاصر ، حيث
ان الحكم استطاعوا ان يبدلوا ما شاء لهم من القواعد دون ضابط ، ولم
تكن هناك ضمانات بالزامهم بحكم القانون اذا تجاوزوا (٢) .

ب - في المصور الوسطى :

وحلول المصور الوسطى حدث تطور معتبر في شأن المشروعية
من خلال المسيحية والاسلام .

(١) المسيحية :

حرصت المسيحية عند التمشير بها على الفصل بين الدين
والدولة ، وللسيد المسيح كلماته الباقية على مر الزمن ففى
هذا المقام " اعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله " .

وقد صار البابوات الذين خلفوه من بعده على ذات النهج
فهذا هو البابا الاول سانت بيير يدعو الى الخضوع للحكام ، وقد
شرح القديس بولس في خطاب له الى الحكام الرومان هذا المعنى
فقال : " فلتخضع كل نفس للسلطات العليا ، فما السلطان الا لله
والسلطات القائمة في الارض انما هى من امره ، فمن يحصى
السلطات الشرعية انما يحصى الرب ، ومن يحصى حلت عليه
اللعنة ، فالحكام ما وجدوا لمحاربة العمل الصالح ، بل لمحاربة
الشر ، فلا تتوجس من الحكام خشية ، بل اعمل الخير تتل
رضاه ، فالحاكم ليس الا رسول الله للناس ليعملوا الخير ، أما
من عمل شراً فليتوجس خيفة من جزائه ، فان عقابه لن يكون

(١) الدكتور / صوفى ابو طالب - مبادئ تاريخ القانون - ص ١٥ ، وانظر
ايضا نفس المؤلف ص ١٥٤ ، والدكتور / محمد السقا ، فلسفة وتاريخ النظم
الاجتماعية والقانونية ص ١١١ وما بعدها .

(٢) دكتور / عبد الله مرسى ، سيادة القانون ، ص ٢٥ ، مقال للدكتور /
ثروت بدوى ، مجلة ادارة قضايا الحكومة ، السنة الثالثة ، العدد
الثالث ١٩٥٩ ، ص ٣٠ ، ٣١ .

عبثا ، بل قصاصا يوقع عليه بأمر الله جزاء للآثمين ، فلا تخضعن لسلطة الحاكم فحسب ، بل لحكم ضميرك كذلك ، إن السلطان ظل الله يرضى كل شيء بأمره ، فاعطه ماله وادفع له الجزية التي هي حقه ، مالا لصاحب الحق في المال ، وخشية لمن له الخشية ، وتشريفا لمن له التشريف^(١) ، إلا أنه في نفس الوقت دعت الكنيسة الى حرية العقيدة من أجل نشر الديانة المسيحية ، فكان ذلك فاتحة للباب على الحريات الاساسية للإنسان وأول شماع على هذه الحرية . وفي سبيل بلوغ الكنيسة غايتها كان لا بد أن تبحث عن اساس تقيم عليه دعواها ، ومن أجل ذلك نادى بوجوب التفرقة بين الانسان بوصفه انسان وبين الانسان بوصفه مواطنا فالانسان له أن يمتنع العقيدة التي يريتها على أن لا يخل ذلك بوجوب المولاء تجاه وطنه وحاكمه وقد اقتضت الكنيسة على ذلك ولم تتأدى بوجوب تقرير أى حريات أو حقوق اخرى للإنسان فيما عدا هذه العقيدة^(٢) . ولقد قبل الحكام ذلك لان سلطانهم على اتباعهم لم يحتموه أى انتقاص ، إلا أنه عندما كثرت اتباع الكنيسة واشتد ساعدها قامت تناوى السلطة الزمنية سلطانها ، رغبة في اخضاعها والهيمنة عليها حتى ذهبت الى الادعاء بالقول ، إنها هي التي تنصب الحاكم ، ودار صراع بين الطرفين ، وقد تمسك الحكام في هذا الصراع بنظرية الحق الالهى المباشر ، فالله هو الذى يصطفهم ويختارهم ليحكموا شعوبهم ، وأزاد ذلك قدمت الكنيسة تفسيراً جديدا لهذه النظرية وهى نظرية الحق الالهى غير المباشر ، وخلصتها ان الله وان كان مصدر السلطان ، إلا أنه يفوض شعبه لاختار حكامه ، وهكذا تم الفصل بين حق السلطة وأشخاص الحكام . ومذ لك يصبح الشعب مصدر السلطة بالنسبة للحاكم . فإذا اغتصب أحد الحكام السلطة فإنه يعد مستبدا ، وسلطته غير مشروعة . وقد ظل رعى هذا الصراع دائرا الى ان حسم لصالح السلطة المدنية في نهاية القرن الخامس عشر^(٣) .

الأنه رغم هذا الفصل فى السلطة المدنية فان الامبراطور لم ينعم به

-
- (١) جورج سباين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ، ترجمة حسن جلال المروسى ، مراجعة وتقديم الدكتور / محمد فتح الله الخطيب ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٦٥ .
(٢) المرجع السابق ص ٢٦٢ .
(٣) المرجع السابق ص ٤٣٦ .

طويلا ، فقد انهارت الامبراطورية الرومانية عام ١١١ ميلاديا ،
وحاول الامباطور الرومانى الذى ورث هذه الامبراطورية السيطرة على
رقعتها المترامية الاطراف ، فعين حكاما للاقاليم فاستقل هؤلاء الحكام
بحكم مقاطعاتهم ، وان بقوا خاضعين اسميا للسلطة المركزية التى فقدت
سلطانها وسيطرتها ، فقام نظام الاقطاع وملك الامور الاقطاعى الارض ومن عليها
ونشأت علاقة تجمية بينه وبين تابعيه مقابل اسباغ حمايته عليهم ، وهكذا
توارث فكرة الحقوق الفردية واعتبار الشعب مصدر السلطان فتقهقرت المشروعية
لصالح هؤلاء الحكام الجدد (١)

(٢) الاسلام واقراره لحكم القانون :

تنتقل من المجتمع الاوربي الى الشرق العربى ، لنلقى نظرة على
المجتمع هناك فى ذلك الوقت ، وعلى وجه التحديد فى شبه الجزيرة
العربية ، فنجد ان الانسان فى هذه البقعة ليساعد حالا او اهنأ
بالا ، فالاضطراب ضارب بجذوره فى كافة مظاهر الحياة من سياسية
 واجتماعية واقتصادية . واذا كان الانسان الذى خضع للاقطاع
قد قتل نفسه الحرية والكرامة فتحول الى هيكل بشرى لخدمة سيده
الاقطاعى . فان بلاد العرب كان يسودها الهمجية والفوضى وحب
الذات والتفاخر بالانساب وانتشار الرذيلة والعادات الذميمة
مثل شرب الخمر ولعب البيسر وواد البنات خشية الفقر والعار .
والحروب مستمرة لا تنقطع بين القبائل ، وقودها الرضع والنساء والشيوخ
والاطفال وما ينتج عن ذلك من سلب ونهب وتدمير . فى مثل هذا
المجتمع لا يمكن الحديث عن حقوق وحرىات وسيادة للقانون ، فالغلبة
للاقوى ، له الحق الذى يراه والحرية التى يهواها وتكون طبقة من
الاشراف والعناديد تفرض ارادتها على المجتمع .

وفى هذا الجو الذى ران على الدنيا من ادناها الى اقاصها
ظلم واستبداد وفوضى وهمجية ، هبطت رسالة الاسلام خاتمة
الرسالات السماوية على محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم
بمدينة مكة المكرمة فى القرن الخامس الميلادى .

(١) د . عبد الله مرسى - سيادة القانون ، ص ٣٧

ويتميز الدين الاسلامى عن الاديان السماوية السابقة عليه ، بأنه
ليس عقيدة فقط ، بل عقيدة وشريعة (١) ، عقيدة ينظم بها المسلم علاقته
بربه وشريعة تنظم علاقة الانسان بالمجتمع ، افرادا وحكام . يقول الله
تعالى مخاطبا نبيه : " ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها ولا
تتبع اهواء الذين لا يعلمون (٢) " . ولذلك صح أن يقال ان الاسلام دين
ودولة (٣) .

والاسلام حين هبط كان بمثابة ثورة شاملة على جميع الاوضاع الفاسدة
والعززية التى بلغتها الانسانية والتى أهدرت فيها حقوق الفرد وامتهنت
كرامته .

أما فى مجال التشريعية ، فقد كان الاسلام رائعا فى اعلاء حكم
القانون ، فى وقت عز فيه الحق أن يطلب . فقيد السلطة الحاكمة والزمها
ببإحدى عامة لا يجوز لها ان تخرج عن اطارها مثل الشورى والعدالة
والمساواة ، وهى المبادئ التى لا يستقيم بدونها أى حكم عادل .

وقد وضعت هذه المبادئ موضع التطبيق العملى فى عهد الرسول
وخلفائه من بعده . وبعد عهد الخليفة عمر بن الخطاب نموذجا يحتذى
لدولة القانون حتى وقتنا الحاضر .

أما بالنسبة للحقوق والحريات الاساسية للانسان المعروفة لنا
اليوم ، فقد قررها الاسلام جملة واحدة ، ولم يكافح المجتمع من أجلها
مع الحاكم قرون وقرون . وازهقت من أجلها ارواح الابرياء ، كما حدث فى
المجتمعات الاخرى . اضاف الى ما تقدم ان هذه الحقوق والحريات التى
قررها الاسلام لم يقررها نظام قانونى قبله ، ولم يكن لها نظير فى كافة
الانظمة القائمة فى ذلك الوقت ، وقد ثبت بعد حقبة زمنية طويلة حاجة
البشرية الماسة اليها . وهذا ما هو الا اعجاز من التشريع السماوى ومفخرة

(١) المرحوم الامام الاكبر محمود شلتوت ، الاسلام عقيدة وشريعة ، الطبعة
العاشره ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، القاهرة ص ٩ وما بعدها .

(٢) سورة الجاثية ، الآية ١٨ .

(٣) الدكتور / عبد الحميد متولى ، الشريعة الاسلامية كمصغرا ساسى للدستور
١٩٢٥ ، ص ٥٦ وما بعدها .